مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الواردات على العمال في قطاع الصناعة الغذائية الخاص في سورية
اسم الكاتب: د. وليد عامر، علا معلا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5470
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Effect of Imports on Employment in The Private Food Industry Sector in Syria

Dr. Walid Amer*
Ola Mualla**

(Received 14 / 10 / 2019. Accepted 17 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The main objective of this research is to estimate the effect of imports on employment in food industry in private sector in Syria in the period between (1980-2010) using the Johansen test and vector error correction model (VECM), and we have found that there is a weak negative impact of imports on employment in short-run, but it is significant only at 10% level.

Key words: Employment in Food industry in private sector, Food Imports in private sector, co-integration, vector error correction model.

*Associate Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

أثر الواردات على العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص في سورية

الدكتور وليد عامر*

علا معلا**

(تاريخ الإيداع 14 / 10 / 2019. قُبِل للنشر في 17 / 8 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تقدير أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في سورية خلال الفترة (1980–2010)، وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتبين أن هناك أثر سلبي ضعيف لكمية الواردات في مستوى العمالة في الأجل القصير، ولكنه معنوي عند مستوى دلالة 10% فقط.

الكلمات المفتاحية: العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص، الواردات الغذائية في القطاع الخاص، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

* **أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

** **طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مقدمة :

تؤثر التجارة الخارجية في مستوى العمالة، وبحسب النظرية الاقتصادية فإن أثر الواردات في مستوى العمالة يعتمد على مكوناتها، حيث تؤدي الواردات إلى زيادة في مستوى العمالة إذا كانت وسيطة أو رأسمالية، أما إذا كانت استهلاكية فإنها قد تؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة بسبب منافسة السلع المستورة للسلع المحلية،

وتعتبر الواردات في الصناعة الغذائية استهلاكية، حيث تشمل المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، ونحن سنقوم بدراسة فيما إذا كان لهذه الواردات أثر سلبي في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في سورية.

وقد برز دور القطاع الخاص في الصناعة الغذائية في سورية نظرا لعدم تمكن القطاع العام من تلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية، ومنذ منتصف الثمانينات شهد القطاع الخاص نمو تدريجي في الإنتاج والتصدير، وقد واجهت هذه الصناعات بعد عام 2000 تحديات عدة بسبب تحرير التبادل التجاري نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقات الجماعية والثنائية مع عدد من الدول العربية وتركيا.[1]

مشكلة البحث :

يتباين تأثير الواردات الاستهلاكية على مستوى العمالة من صناعة إلى أخرى، ومن هنا تكمن مشكلة البحث في دراسة أثر الواردات الغذائية في مستوى العمالة في أحد فروع قطاع الصناعة التحويلية وهو الصناعة الغذائية في القطاع الخاص، ولذلك فإن المشكلة الرئيسية للبحث تكمن في الإجابة على السؤال الآتي:

- ما هو أثر المستوردات على العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه :

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الصناعة الغذائية في سورية لكونها اقتصاد زراعي، ومن أهمية دور القطاع الخاص في هذه الصناعة حيث أنتج القطاع الخاص نسبة 40.74% تقريبا من إجمالي الإنتاج من السلع الغذائية في الفترة (1980-1990)، وارتفعت هذه النسبة إلى 43.86% في الفترة (1991-1999) وإلى حوالي 52.5% في الفترة (2000-2010).[2]

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على الواردات الغذائية خلال الفترة (1980-2010)، ودراسة أثر تلك الواردات على العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص، وبناء على النتائج تقديم المقترحات والتوصيات لترشيد الاستيراد من السلع الاستهلاكية الغذائية لتطوير قطاع الصناعة التحويلية والصناعة الغذائية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة في مستويات العمالة فيها.

[1] **اللحام، فؤاد. الصناعات النسيجية السورية الواقع ومتطلبات النهوض، ورشة عمل للاتحاد العربي للصناعات النسيجية وجمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2016.**

[2] **تم حساب متوسط هذه النسب من قبل الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية.**

منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على كل من:

- الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة اتجاهات كل من الواردات والعمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص وتفسير العلاقة بينهما.
- الأسلوب القياسي حيث تم استخدام اختبار جوهانسن لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والعمالة في الصناعة النسيجية في القطاع الخاص، كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، وذلك باستخدام برنامج E-views.

فرضيات البحث:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الواردات الغذائية ومستويات العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في سورية.

الدراسات السابقة :

(Kuhl, Hannes.Trade Labour Dynamics: An industry level analysis of the impact of trade on the adjustment of domestic labour demands,2017)

بحث بعنوان (ديناميكية التجارة والعمل: تحليل أثر التجارة الخارجية في الطلب المحلي على العمل على مستوى الصناعات)، مقدم من (Hannes Kuhl)، صادر عن UMEA university، عام 2017، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من الصادرات والواردات في الطلب على العمل على مستوى الصناعات ومن ضمنها الصناعة الغذائية والتي تضم (صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ)، في كل من (النمسا، ألمانيا، الدنمارك، اسبانيا، فنلاندا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، النروج، السويد، المملكة المتحدة) وذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد وباستخدام بيانات على مستوى الصناعات في الفترة (1996-2012)، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعات الغذائية سلبي ومعنوي.

(Tuhin, Razib. Impact of international trade on employment: Evidence from Australian manufacturing industries.2015)

بحث بعنوان (أثر التجارة الخارجية على العمالة: شاهد من الصناعات التحويلية في استرالية)، مقدم من (Razib Tuhin)، عام 2015، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من الصادرات والواردات في العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في استراليا، والذي يتضمن الصناعة الغذائية وهي تشمل (صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ)، وذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعات الغذائية غير معنوي.

(Uslu,Enes. and Polat,Ozgur.The impact of foreign Trade on Labor Market: Evidence from Turkish Economy,2012)

بحث بعنوان (أثر التجارة الخارجية على سوق العمل، دليل من الاقتصاد التركي) مقدم من (Enes Uslu and Ozgur Polat) ، صادر عن journal of economic cooperation ، المجلد (33)، العدد (1)، عام 2012، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من الصادرات والواردات في سوق العمل في تركيا في الفترة (1994-2010)، وذلك باستخدام Random coefficient panel data، والذي يمكن من الحصول على تأثير التجارة على العمالة في كل صناعة على حدا، حيث صنفت الدراسة الصناعات إلى: صناعات منخفضة التكنولوجيا (ومن ضمنها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ)، صناعات متوسطة التكنولوجيا، صناعات مرتفعة التكنولوجيا، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى العمالة غير معنوي في الصناعات منخفضة التكنولوجيا كالصناعات الغذائية.

المدة الزمنية للبحث:

امتدت الدراسة بفترتها الزمنية التي تناولتها من عام 1980 وحتى عام 2010 لعدم توفر البيانات بعد ذلك.

النتائج والمناقشة:

تعتبر الصناعة الغذائية في سورية من الصناعات الهامة بالنسبة لاقتصادنا لكوننا اقتصاد زراعي، وتتميز منتجات القطاع الخاص بالتنوع في الحجم والشكل والمنتجات، ويتميز القطاع الخاص بمرونة عالية في تلبية متطلبات السوق[3]، وتتميز الصناعة الغذائية بقطاعيها العام والخاص في سورية بأنها تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج المحلي من الشوندر السكري والقطن والقمح والعنب والزيتون والتفاح والحمضيات وغيرها، أي أنها لا تعتمد على مواد أولية مستوردة وهذا يزيد من أهمية هذه الصناعة،[4] وتشكل الصناعة الغذائية حوالي ربع الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص، لكن هذه الصناعة تعتبر كثيفة الموارد الطبيعية ومنخفضة القيمة المضافة، وبالتالي يجب أن يكون هناك معدلات نمو مرتفعة في الناتج لكي نحقق معدلات نمو مرتفعة في مستوى العمالة، ويبين الجدول التالي أعداد العاملين في هذه الصناعة في القطاع الخاص في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (1) يبين عدد العاملين في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص (الوحدة عامل)[5]

الأعوام	عدد العاملين	الأعوام	عدد العاملين	الأعوام	عدد العاملين
1980	1004	1991	8913	2002	21441
1981	1736	1992	10216	2003	22783
1982	2265	1993	11331	2004	24689
1983	2631	1994	12354	2005	26413
1984	3000	1995	13043	2006	28396
1985	3442	1996	14221	2007	29838
1986	4309	1997	15096	2008	31320
1987	5155	1998	15906	2009	32742
1988	5881	1999	18849	2010	34310
1989	6981	2000	19427	-	-
1990	7653	2001	20596	-	-

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة.

[3] **قرقوط، معضاد. التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006.**

[4] **قرقوط، معضاد. التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، مرجع سابق.**

[5] **يمثل في المجموعات الاحصائية مجموع أعداد العاملين في المشاريع المنفذة سنويا في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.**

نلاحظ من الجدول السابق:

1-في الفترة (1980-1990) ارتفع عدد العاملين في الصناعة الغذائية من 1004 عامل عام 1980 إلى 7653 عامل عام 1990 أي بمعدل سنوي قدره 20.28% وبدرجة تقلب 51.88%.

2-في الفترة (1991-1999) ارتفع عدد العاملين في الصناعة الغذائية من 8913 عامل في عام 1991 إلى 18849 عامل عام 1999 أي بمعدل سنوي قدره 8.68% وبدرجة تقلب 21.7%.

3-في الفترة (2000-2010) ارتفع عدد العاملين في الصناعة الغذائية من 19427 عامل في عام 2000 إلى 34310 عامل عام 2010 أي بمعدل سنوي قدره 5.31% وبدرجة تقلب 18.51%.

وقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص خلال سنوات الدراسة، ويظهر ذلك في الجدول التالي الذي يبين نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (2) يبين نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص (الوحدة عامل)[6]

الأعوام	نسبة العمالة الغذائية	الأعوام	نسبة العمالة الغذائية	الأعوام	نسبة العمالة الغذائية
1980	14.94	1991	11.90	2002	16.80
1981	11.58	1992	12.30	2003	17.29
1982	11.76	1993	12.58	2004	17.89
1983	11.45	1994	13.06	2005	18.36
1984	11.20	1995	13.39	2006	18.72
1985	10.98	1996	13.98	2007	19.03
1986	11.10	1997	14.31	2008	19.28
1987	11.20	1998	14.62	2009	19.38
1988	11.37	1999	16.23	2010	19.47
1989	11.89	2000	16.33	-	-
1990	11.42	2001	16.70	-	-

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية.

نلاحظ من الجدول السابق:

1-في الفترة (1980-1990) انخفضت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 14.94% عام 1980 إلى 11.42% عام 1990.

2-في الفترة (1991-1999) ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 11.9% عام 1991 إلى 16.23% عام 1999.

[6] تمثل هذه النسبة في المجموعات الاحصائية نسبة العمالة الغذائية من مجموع العمالة في كل من الصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية، وذلك في المشاريع المنفذة سنويا في القطاع الخاص.

3-في الفترة (2000-2010) ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 16.33% عام 2000 إلى 19.47% عام 2010.

مما سبق وبالنسبة لأعداد العاملين في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص فقد زادت نسبتهم من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخاص، وشهدت هذه الصناعة ارتفاع في مستويات العمالة طوال فترة الدراسة ولكن بمعدلات متناقصة، واتجهت للاستقرار النسبي، وهذا يعود في جزء منه إلى طبيعة هذه الصناعة لكونها تعتبر كثيفة الموارد الطبيعية ومنخفضة القيمة المضافة هذا يعني انخفاض مرونة الناتج بالنسبة للعمالة، وقد يكون لمنافسة الواردات دور في ذلك، لأن الواردات في الصناعة الغذائية هي استهلاكية، حيث تشمل منتجات غذائية استهلاكية كالسكر والزيوت والقهوة والشاي والمشروبات والتبغ وغيرها من المواد الغذائية الاستهلاكية، وبالتالي وللاطلاع على اتجاه هذه الواردات لدينا الجدول التالي الذي يبين قيمة المستوردات في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (3) يبين قيمة الواردات في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص[7]

الأعوام	قيمة الواردات	الأعوام	قيمة الواردات	الأعوام	قيمة الواردات
1980	513651	1991	2920569	2002	20434788
1981	340808	1992	3419598	2003	24861633
1982	215615	1993	4488691	2004	26015004
1983	156183	1994	4630166	2005	27474333
1984	162315	1995	4954433	2006	30420086
1985	142330	1996	4267870	2007	39672126
1986	154605	1997	5626559	2008	45817260
1987	476573	1998	5731304	2009	65546451
1988	595827	1999	4872730	2010	75182482
1989	942728	2000	17293789	-	-
1990	1766083	2001	18618366	-	-

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحثة.

من الجدول السابق نلاحظ:

1-في الفترة (1980-1990) أظهرت قيم الواردات استقرارا في بداية هذه الفترة وبدأت بالارتفاع بعد عام 1986، وارتفعت قيمة الواردات من 513 مليون عام 1980 إلى 1.7 مليار عام 1990، أي بمعدل نمو وسطي قدره 11.88% وبدرجة تقلب 93.88%.

2- في الفترة (1991-1999) ارتفعت الواردات من 2 مليار 920 مليون عام 1991 إلى 4 مليار 872 مليون عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.85% وبدرجة تقلب 19.18%.

[7] **الأرقام بألوف الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990.**

3- في الفترة (2000-2010) ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة بشكل واضح مقارنة بالفترات السابقة، حيث ارتفعت من 17 مليار و293 مليون في عام 2000 إلى 75 مليار و 182 مليون عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 14.29% وبدرجة تقلب 51.82%، ونلاحظ الارتفاع الكبير في قيمة المستوردات مقارنة بالفترة السابقة، ويعود ذلك إلى تغير سعر الصرف الاسمي في الاحصاءات الرسمية في سورية بسبب اختلاف تسعير الدولار في الاحصاءات الرسمية من 11 ليرة سورية في عام 1999 إلى 47 ليرة سورية في عام 2000، لكن هذا الارتفاع في القيمة ترافق مع ارتفاع مستمر في كمية الواردات كما يظهر في الجدول التالي الذي يبين كمية المستوردات في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص:

جدول رقم (4) يبين كمية الواردات بالطن في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص

الأعوام	كمية الواردات	الأعوام	كمية الواردات	الأعوام	كمية الواردات
1980	77146	1991	421068	2002	1374757
1981	64293	1992	586960	2003	1438936
1982	40771	1993	670713	2004	1698712
1983	46997	1994	728379	2005	1481739
1984	92265	1995	626762	2006	1332589
1985	37324	1996	725092	2007	1756138
1986	50136	1997	849289	2008	1860512
1987	54177	1998	739264	2009	2723099
1988	92959	1999	963097	2010	2742538
1989	131927	2000	908356	-	-
1990	299044	2001	1220540	-	-

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة.

من الجدول السابق لاحظ:

1-ارتفعت كمية الواردات من 77146 عام 1980 إلى 299044 عام 1990، أي بمعدل نمو وسطي قدره 13.11% وبدرجة تقلب 79.67%.

2- ارتفعت كمية الواردات من 421068 عام 1991 إلى 963097 عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره 9.63% وبدرجة تقلب 20.79%.

3- ارتفعت كمية الواردات من 908356 عام 2000 إلى 2742538 عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 10.57% وبدرجة تقلب 32.86%.

وقد بلغ متوسط كمية الواردات حوالي 90 ألف طن في الفترة (1980-1990)، وحوالي 700 ألف طن في الفترة (1991-1999)، وحوالي 1.7 مليون طن في الفترة (2000-2010)، وللاطلاع على أهمية الواردات الغذائية من

مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص لدينا الجدول التالي الذي يبين حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص:

جدول رقم (5) يبين حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص

الأعوام	حصة الواردات الغذائية	الأعوام	حصة الواردات الغذائية	الأعوام	حصة الواردات الغذائية
1980	13.29	1991	17.55	2002	15.91
1981	9.77	1992	14.83	2003	16.54
1982	7.92	1993	16.62	2004	14.34
1983	8.42	1994	14.78	2005	11.76
1984	15.29	1995	17.13	2006	13.35
1985	5.55	1996	15.24	2007	14.20
1986	5.23	1997	20.71	2008	12.68
1987	7.56	1998	17.64	2009	18.42
1988	9.94	1999	18.77	2010	21.39
1989	10.38	2000	17.12	-	-
1990	16.88	2001	13.32	-	-

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة.

من الجدول السابق نلاحظ أن حصة الواردات الغذائية قد شكلت بالمتوسط 10.02% من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في الفترة (1980-1990)، ارتفعت هذه النسبة إلى 17% في الفترة (1991-1999)، وإلى 15% في الفترة (2000-2010).

وبالتالي مما سبق نجد أن مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص قد أظهر معدلات نمو متناقصة، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع في قيمة وكمية الواردات الغذائية، ومع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص، فهل كان لهذه الواردات أثر سلبي في مستوى العمالة، للإجابة على هذا التساؤل سننتقل الآن إلى الدراسة القياسية لقياس أثر الواردات في مستوى العمالة.

الدراسة القياسية:

سننتقل الآن لدراسة أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص وذلك خلال الفترة (1980-2010)، باستخدام المنهج القياسي، وسنعتمد على المتغيرات التالية: العمالة في الصناعة الغذائية L كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص G، كمية الواردات الغذائية MQ، وقد قمنا بإدخال الناتج لأنه القناة الرئيسية المؤثرة في مستوى العمالة، ولقياس هذه العلاقة يجب أولا اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

لدراسة العلاقة قياسيا بين العمالة من جهة وبين كل من الواردات والناتج من جهة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص سنقوم أولا باختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF) Augmented Dickey Fuller) وباستخدام برنامج E-views حصلنا على النتائج التالية:

بالنسبة لمستوى العمالة وباستخدام الصيغة الأولى (أي بوجود ثابت واتجاه) كان الاتجاه معنوي، وكانت قيمة ADF=-1.15 وهي أقل من القيم الجدولية، أي أن السلسلة غير مستقرة أو أنها تقاد باتجاه زمني محدد، ولأن الاتجاه معنوي فإن السلسة مستقرة حول اتجاه زمني.

بالنسبة لكمية الواردات الغذائية باستخدام الصيغة الأولى (أي بوجود ثابت واتجاه) كان الاتجاه والثابت غير معنويين، وباستخدام الصيغة الثانية (بوجود ثابت فقط) كان الثابت غير معنوي، وباستخدام الصيغة الثالثة (بدون وجود ثابت أو اتجاه) كانت قيمة ADF=4.28 وهي أيضا أكبر من القيم الجدولية، ولكن أيضا هنا كانت قيمة تاو موجبة في هذه الصيغة، وبالتالي نحن نختبر معنوية زيادة p عن الواحد، ولأن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض العدم أي أن p أكبر من الواحد بمقدار جوهري وهذا يعني أن هذه السلسة متباعدة أي غير مستقرة.

بالنسبة لقيمة الناتج باستخدام الصيغة الأولى (أي بوجود ثابت واتجاه) كان الاتجاه والثابت غير معنويين، وباستخدام الصيغة الثانية (بوجود ثابت فقط) كان الثابت غير معنوي، وباستخدام الصيغة الثالثة (بدون وجود ثابت أو اتجاه) كانت قيمة ADF=0.89 وهي أقل من القيم الجدولية، وقد كانت قيمة تاو موجبة أيضا في هذه الصيغة، ولأن القيمة المحسوبة أقل من الجدولية فإننا نقبل العدم أي أن p أكبر من الواحد بمقدار غير جوهري وهذا يعني أن هذه السلسة غير متباعدة، ولكن هذا لا يعني أنها مستقرة.

سننتقل إلى اختبار استقرار السلاسل الزمنية في فرقها الأول، وباستخدام E-views حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار في الفرق الأول

المتغير	D(L)	D(MQ)	D(G)
ADF	-6.5	-3.48	-5.5

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة اختبار ADF المحسوبة أكبر من القيم الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن السلاسل مستقرة في الفرق الأول أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا يقودنا إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة بين العمالة من جهة وبين كمية الواردات والناتج من جهة أخرى، وللقيام بذلك وبعد اختبار الاستقرار الذي قمنا به، يجب تحديد عدد الفجوات المثلى وذلك من خلال نموذج VAR بالفروق يضم هذه المتغيرات.

2. تحديد عدد الفجوات المثلى:

وبالاعتماد على نموذج VAR بالفروق يضم كل من المتغيرات التالية: العمالة في الصناعة الغذائية L كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص G، كمية الواردات الغذائية MQ ، حصلنا على الجدول التالي لتحديد عدد الفجوات المثالي:

جدول رقم (7) يبين نتائج اختبارات الفجوة المثالية

الفجوة	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	−1025.657	NA	3.88e+29	76.64125	77.07320*	76.76969
2	−1014.299	17.66777*	3.32e+29	76.46660	77.33049	76.72348*
3	−1003.690	14.14518	3.12e+29*	76.34742*	77.64326	76.73274

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

يشير الجدول السابق إلى نتائج مختلفة، وبالتجريب تبين أن النموذج الأفضل هو lag=1، لأننا حصلنا على نموذج خال من الارتباط الذاتي، سننتقل الآن إلى تحديد عدد علاقات التكامل.

3. تحديد عدد علاقات التكامل:

وبتطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك حصلنا على النتائج التالية، حيث يبين الجدولين التاليين نتائج اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى:

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار الأثر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.530766	33.10364	29.79707	0.0201
At most 1	0.265889	11.16065	15.49471	0.2018
At most 2	0.072957	2.196916	3.841466	0.1383

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار الامكانية العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.530766	21.94299	21.13162	0.0384
At most 1	0.265889	8.963736	14.26460	0.2892
At most 2	0.072957	2.196916	3.841466	0.1383

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

يشير كل من الاختبارين إلى وجود علاقة تكامل واحدة، وبالتالي سننتقل الآن إلى تقدير علاقة التكامل و نموذج تصحيح الخطأ.

4. تقدير علاقة التكامل ونموذج تصحيح الخطأ:

بلغت قيمة حد التصحيح 0.065 أي أنه موجب، وبلغت قيمة t=4.1 أي أنه معنوي عند مستوى دلالة 1%، ولكنه موجب وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فسنعتمد على نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتي جاءت كما في النموذج الآتي:

$$D(L) = 1346 - 0.18\,D(L(-1)) - 0.001\,D(MQ(-1)) + 2.9\,D(G(-1))$$
$$[5.7] \quad [-0.88] \quad [-1.34] \quad [1.24]$$

R-squared=0.48, Adj. R-squared=0.39, F-statistic=5.4

وبالتالي من النموذج السابق نجد:

- **في الأجل الطويل:**

ذكرنا أن حد التصحيح كان موجب وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل.

- **في الأجل القصير:**

إن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية والتي بلغت 4.24 أي أن معامل التحديد والبالغ حوالي 48% معنوي عند مستوى دلالة 5%، وأن 48% من التغيرات قصيرة الأجل في مستوى العمالة تفسرها المتغيرات التفسيرية، وتشير النتائج على المدى القصير إلى:

- وجود أثر سلبي ضعيف للفرق الأول لكمية الواردات الغذائية في مستوى العمالة وبمعنوية منخفضة حيث بلغت قيمة t المحسوبة 1.34-، وبلغت قيمة t الجدولية t=1.311 عند مستوى دلالة 10%.
- عدم معنوية تأثير الناتج في مستوى العمالة في المدى القصير.
- عدم معنوية معامل الفرق الأول للعمالة، وهذا يعني عدم تحقيق العمالة لمعدلات نمو مستمرة.

5. فحص النموذج:

- **الارتباط الذاتي:**

يبين الجدول التالي نتائج اختبار Portmanteau لاختبار وجود ارتباط ذاتي في النموذج الذي حصلنا عليه:

جدول رقم (10) بين نتائج اختبار Portmanteau للارتباط الذاتي

df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	1.371262	NA*	1.323978	1
15	0.8655	9.223405	0.8958	8.634593	2
24	0.8752	16.34672	0.9201	15.02101	3
33	0.7495	27.23116	0.8606	24.40415	4
42	0.6041	38.98549	0.8009	34.13187	5
51	0.5495	49.09880	0.8066	42.15277	6
60	0.5848	57.03435	0.8639	48.17285	7
69	0.5320	67.40020	0.8767	55.67915	8

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

من الجدول السابق نجد أن قيمة الاحتمال تشير إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

- **اختبار تجانس التباين:**

باختبار تجانس التباين وباستخدام برنامج E-views كانت قيمة chi-sq=54.3 وكانت قيمة الاحتمال الموافق 0.24 وهذا يعني قبول فرضية العدم أي ثبات تباين البواقي.

- **التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

كانت قيمة اختبار Jarque-Bera هي 35.3 وكانت قيمة الاحتمال 0.0004 حيث تشير قيمة الاحتمال إلى قبول الفرضية البديلة أي أن الأخطاء لا تتوزع بشكل طبيعي، ويعود ذلك غالبا إلى صغر حجم العينة، ولكن وبالحصول على بواقي النموذج وفحص استقرارها، بلغت قيمة ADF=-5.22 وهي مستقرة عند مستوى دلالة 1%.

تفسير النتائج:

لتفسير وجود أثر سلبي للواردات في العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص سنقوم بدراسة اتجاهات الناتج في هذه الصناعة، وذلك لأن الناتج هو القناة الرئيسية المؤثرة في العمالة، ووجود أثر سلبي للواردات في العمالة يشير إلى حدوث هذا الأثر أولا في مستويات الناتج، وللاطلاع على سلوك الناتج لدينا الجدول التالي الذي يبين مستويات الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص:

جدول رقم (11) يبين مستوى الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص[8]

الأعوام	G	الأعوام	G	الأعوام	G
1980	2737614	1991	9598077	2002	21915730
1981	2681443	1992	10534919	2003	23724838
1982	2018969	1993	10876189	2004	23815968
1983	2228387	1994	13378211	2005	27579067
1984	2176723	1995	17058640	2006	23351731
1985	1743180	1996	24685945	2007	25404667
1986	2377136	1997	30057912	2008	23882671
1987	2095163	1998	31166706	2009	26269259
1988	10168473	1999	28860424	2010	34129333
1989	3471255	2000	22499040	-	-
1990	11961000	2001	21749029	-	-

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق:

1-في الفترة (1980-1990) أظهر الناتج استقرارا في بداية هذه الفترة وبدأ بالارتفاع بعد عام 1987، وخلال هذه الفترة ارتفع من 2.7 مليار في عام 1980 إلى حوالي 12 مليار عام 1990 أي بمعدل نمو سنوي قدره 14.35% وبدرجة تقلب 85.54%.

2-في الفترة (1991-1999) أظهر الناتج اتجاه عام للارتفاع فقد ارتفع من 9 مليار و598 مليون في عام 1991 إلى 28 مليار و 860 مليون عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره 13.01% وبدرجة تقلب 43.68%.

[8] **الأرقام بألوف الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990.**

3- في الفترة (2000-2010) اتسم الناتج بالاستقرار وكانت قيمته في أغلب سنوات هذه الفترة أقل من مستويات الفترة السابقة، وارتفع من 22 مليار و499 مليون في عام 2000 إلى 34 مليار و 129 مليون عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 3.86% وبدرجة تقلب13.52%.

مما سبق نجد أن مستويات الناتج ارتفعت بعد عام 1987 وحتى نهاية الفترة الثانية، وحقق أكبر معدلات نمو في الفترة (1991-1999) وذلك كنتيجة لقانون الاستثمار رقم (10) كما هو معروف، ولكن بعد عام 2000 انخفضت معدلات نموه كثيرا وأظهر استقرار نسبي، وهذا بسبب زيادة الواردات الغذائية، وقد انعكس ذلك في انخفاض معدلات نمو العمالة.

وكنا قد وجدنا أن الأثر السلبي للواردات في مستوى العمالة ضعيف، ولكن إذا استمر الوضع كما هو سيصبح هذا الأثر أقوى وسيؤدي إلى انخفاض في مستويات الناتج ومن ثم انخفاض في مستويات العمالة، وقد ذكرنا أن هذه الصناعة تعتبر كثيفة الموارد الطبيعية ومنخفضة القيمة المضافة وبالتالي إن لم تكن هناك معدلات نمو مرتفعة ومستمرة في الناتج لن يكون أثره فعال في مستوى العمالة، وهذا فعلا ما حصل فقد وجدنا أن أثر الناتج في مستوى العمالة غير جوهري في الأجلين الطويل والقصير، ووجدنا عدم معنوية معامل الفرق الأول للعمالة، وهذا يعني عدم تحقيق العمالة لمعدلات نمو مستمرة، هذا كله يشير إلى عدم الاستفادة، كما هو مطلوب، من المرحلة التي كانت تتمتع فيها هذه الصناعة بالحماية نوعا ما، لأن هذه الصناعة لم تصمد أمام المنافسة الخارجية في الفترة (2000-2010)، بالتالي نحن لم نتمكن في الفترتين الأولى والثانية من بناء صناعة قوية تنتج بكميات كبيرة مما يمكنها من تحقق وفورات في الحجم وتخفيض في التكلفة، وتتجه نحو التصدير، وبالتالي لم تصمد هذه الصناعة في الفترة الثالثة أمام المنافسة من السلع المستوردة، وذلك لأن ما حققناه في الفترتين الأولى والثانية لم يكن كافيا، ولذلك بدأ الأثر السلبي بالظهور.

وبالتالي فقد حقق القطاع الخاص بعض الإنجازات لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب، ويمكن اختصار مسيرة القطاع الخاص خلال فترة الدراسة كما يلي:

تم إحداث حرف ومصانع عديدة لتوفير المواد الغذائية، حين عجز القطاع العام عن تلبية الطلب المحلي وأيضا من أجل تصديرها إلى الاتحاد السوفييتي ولكن للأسف دون رقابة على النوعية والمواصفات، أدى ذلك إلى تعثر تلك الحرف والصناعات عند توقف العمل باتفاقية المدفوعات، وبعدها صدر قانون الاستثمار رقم (10) والذي أدى إلى قيام نشاط صناعي كبير نسبيا خاصة في مجال الصناعة الغذائية والتي حققت تقدم في الجودة والمنافسة واستطاعت أن تغطي نسبة مهمة من الطلب المحلي، وبعدها زادت المنافسة بسبب دخول سورية في مجموعة من الاتفاقات مع الدول العربية كاتفاقية المنطقة الحرة العربية، ومفاوضات الشراكة الأوروبية، والاتفاقية مع تركيا، وعندها لم تتمكن صناعاتنا من الوقوف في وجه المنافسة،[9]ومن الأسباب أيضا التي ساهمت في ذلك أن معظم منشآتنا صغيرة الحجم أو أنها عائلية، ففي نهاية عام 2003 تم تصنيف منشآت القطاع الخاص إلى ثلاث مجموعات:

1-منشآت حرفية تضم 9 عمال أو أقل، وهذه وفق التصنيف الأوروبي تسمى منشآت متناهية الصغر، وهي تمثل 77% من إجمالي المنشآت، و8% من رأسمالها، تشغل 57.5% من العمالة في مجال الصناعة في القطاع الخاص.

2-منشآت صناعية محدثة وفق القانون 21 لعام 1958 تضم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي تمثل 22.6% من إجمالي المنشآت، و50% من رأسمالها وتشغل 37.5% من العمالة.

[9] **الكويفي، باسل. الصناعات الغذائية في ظل المنافسة، جمعية العلوم الاقتصادية، 2001.**

3-منشآت استثمارية قامت وفق القانون 10 لعام 1991تضم الشرحة العليا من الصناعات المتوسطة وعدد محدد من المشاريع الكبيرة التي يزيد عدد عمالها عن 250 عامل، وهي تمثل 0.4% فقط من إجمالي المنشآت، و42.3% من رأسمالها وتشغل 5% من العمالة. [10]

هذه الشركات غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية نحن بحاجة إلى شركات مساهمة تقوم بتعبئة المدخرات ووضعها في حقل الإنتاج بدلا من الاتجاه إلى الاستيراد والتجارة وغيرها من الأنشطة غير المنتجة، ولم يتغير الوضع كثيرا حتى عام 2010 أما بعد الأزمة فقد ساء الوضع أكثر.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ-الاستنتاجات:

<u>على المدى الطويل:</u>

1-حقق مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص معدلات نمو متناقصة خلال فترة الدراسة.

2-لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كمية الواردات الغذائية والعمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.

3-لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج والعمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.

<u>على المدى القصير:</u>

1-عدم معنوية معامل الفرق الأول للعمالة، وهذا يعني عدم تحقيق العمالة لمعدلات نمو مستمرة.

2-يوجد أثر سلبي ضعيف لكمية الواردات الغذائية في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.

3-أثر الناتج في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية غير معنوي.

ب-التوصيات:

1-تشجيع الشركات المساهمة من خلال الاعفاءات وتسهيل الاجراءات.

2-تشجيع الشركات العائلية والشركات صغيرة الحجم للاندماج، من أجل تحقيق وفورات في الحجم مما يساهم في تخفيض التكلفة ورفع الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو عالية مما يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في مستوى العمالة.

3-يجب أن يكون هناك مؤسسات مختصة في دراسة الأسواق الخارجية وتكون صلة وصل بين المنتج السوري والمستهلك الأجنبي.

4-التنسيق أكثر بين وزارة الزراعة والمنتج لتطوير التصنيع الزراعي، خاصة أن الصناعة الغذائية تعتمد على مدخلات محلية.

5-فرض رسوم جمركية على المستوردات الغذائية التي يتوافر بديل محلي لها.

[10] **أبو دان، محمد. واقع الصناعة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2004.**

References:

1. Kuhl, H.Trade Labour Dynamics: An industry level analysis of the impact of trade on the adjustment of domestic labour demands, UMEA university,2017.

2. Tuhin, R. Impact of international trade on employment: Evidence from Australian manufacturing industries, research paper, 2015.

3. USLU, E. ; POLAT, O. *The impact of foreign Trade on Labor Market: Evidence from Turkish Economy*. journal of economic cooperation, Vol. 33, N. 1, 2012, 79-94.

4- Al-Lahham, Fouad. Syrian Textile Industries Reality and requirements for advancement, a workshop for the Arab Federation for Textile Industries and the Syrian Economic Sciences Association, 2016, 4 / August / 2019 /.
<https://alsenaee.com/service/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D9%85%D8%AA/>

4- Kargot, modad. Recent Developments Of Food Industries In Syria, National Center For Agricultural Policy, Ministry Of Agriculture And Agrarian Reform, 2006, 4 / August / 2019.

5- <http://www.napcsyr.gov.sy/dwnld-files/divisions/afd/pubs/pol_brf/ar/08_pol_brf_karkout_ar.pdf>

4- Abu Dan, Muhammad. The reality of industry in Syria, Economic Sciences Association, 2004, 5 / August / 2019.

5- <http://secoss.org/wp-content/uploads/2019/07/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%A8%D9%88-%D8%AF%D8%A7%D9%86.docx>

4- Al-Kuwaifi, Basil. Food industries in light of competition, Association for Economic Sciences, 2001, 6 / August / 2019.

5- <http://secoss.org/2019/07/15/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b8%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a7%d9%81%d8%b3%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84/>